مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: 07– العدد: 01سنة: 2022
ص: من406 إلى430

أثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك

The Impact of the Corona Pandemic on Consumer Purchasing Power

بن عديدة نبيل* **مطماطي راوية**

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

rawia.matmati27000@gmail.com/ Nabil.benadida@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/06-تاريخ القبول: 2022/05/05-تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أكثر المواضيع طرحا في الساحة الدولية والوطنية وهي جائحة كورونا (COVID-19)، والتي تعد أزمة عالمية غير مسبوقة يشهدها العصر الحالي أفقدت العلم توازنه، والتي كانت لها عدة تداعيات على المستهلك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

وفي سبيل التخفيف من تداعيات هذه الجائحة على القدرة الشرائية للمستهلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على غرار سائر الدول الأخرى على سياسيات متعددة بعضها يتم تحقيقه على المدى القصير، والأخرى يتم تبنها على المدى المتوسط.

الكلمات المفتاحية: المستهلك؛ جائحة كورونا؛ الكوفيد-19-؛ الاقتصاد الوطني؛ البطالة.

*المؤلف المرسل: بن عديدة نبيل

Abstract:

This research paper aims to shed light on the most frequently discussed topics in the international and national arena, which is the Corona virus (COVID-19) pandemic, Which is considered as an unprecedented global crisis in the current era that has lost its balance, which had several repercussions on the consumer, whether in economic or social terms.

In order to alleviate the repercussions of this pandemic on the purchasing power of the consumer, the Algerian state, like all other countries, has relied on multiple policies, some of which are achieved in the short term, and others are adopted in the medium terms.

Keywords: Consumer; Corona Pandemic;Covid-19; National Economy; Unemployment

مقدمة

تواجه دول العالم على اختلاف مستوياتها في التطور جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، والتي تمخض عنها أزمة صحية عالمية خانقة أودت بحياة الملايين من السكان،الأمر الذي جعل منظمة الصحة العالمية تعلن عن حالة طوارئ صحية بتاريخ 30 جانفي 2020 بسب تفتشي هذا الفيروس في أكثر من قارة، ثم في تاريخ 11 مارس 2020 صنفّته المنظمة على أنه جائحة عالمية (Pandémie)[1]، فهو مرض معد حتى قبل ظهور الأعراض على المصاب به.

وقد تم اكتشاف هذا الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أوائل ديسمبر 2019[2]، أين تم تسجيل أول إصابة بتاريخ 9 جانفي 2020، فبعدما كانت

[1]- راجع الموقع الالكتروني: www.france24.com تاريخ الإطلاع: 16 جانفي 2021، على الساعة 19:00.

[2]- راجع الموقع الالكتروني: www.wikipedia.org تاريخ الاطلاع: 16 جانفي 2021، على الساعة: 19:09.

بؤرة الفيروس محصورة في الصين وبعض الدول الأسيوية انتقل هذا الفيروس ليجتاح بلدان قارة أوروبا وبشكل كبير بريطانيا، ايطاليا واسبانيا وفرنسا وألمانيا، ليتفشى في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة وبسرعة بحلول شهر أفريل، وببعض دول إفريقيا والتي تصدرت قائمتها الجزائر.

وتجنبا لانتشار هذه الجائحة، فقد سارعت الجزائر على غرار الدول إلى اتخاذ التدابير الوقائية وإجراءات تتعلق بالحدود والأمن القومي، وانتهجت سياسة الغلق التام أو الجزئي لبعض ولايات الوطن، وتطبيق استراتيجية التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي حسب خطورة الإصابات والضرر في مناطق الانتشار.

وأمام تفاقم الوضع، وتزايد عدد الإصابات وما انجر عنها من وفيات، انطلاقا من شهر مارس، قررت الحكومة وقف الدراسة بشكل مؤقت في كل من المدارس والمعاهد والجامعات، ثم غلق كل المطاعم والمحلات التجارية، والملاهي والفنادق والمواقع السياحية وقاعات الحفلات...إلخ، مع تجميد كل الرحلات البرية والجوية والبحرية خشية انتشار هذا الفيروس.

وفي غضون أشهر قليلة تحولت هذه الأزمة إلى جائحة اقتصادية عالمية تسببت في ركود اقتصادي عالمي لم يشهد له مثيل، فاق أزمة الكساد الكبير التي شهدها العالم في ثلاثينات القرن العشرين والأزمة المالية لسنة 2008[3]، فقد ألحقت هذه الجائحة (COVID-19)[4] ضررا كبيرا بمختلف القطاعات، وشلت

[3]- شيماء أحمد حنفي، سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر بالوادي، العدد 02، المجلد 03، ديسمبر 2020، ص.360.

[4]- الفيروس التاجي وباء مستجد وهي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا –سارس- 2 هو الخفافيش، وتسبب فيروسات

جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية والسياحية والنقل، كما أن أسعار النفط هي الأخرى لحقتها موجة الانهيار في الأسواق العالمية، الأمر الذي ضاعف حدة المخاطر على دولة الجزائر باعتبار أن اقتصادها يقوم على المداخيل النفطية بشكل كبير.

ونتيجة لذلك فقد خلفت هذه الجائحة آثارا كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على فئة المستهلكين التي عرفت معاناة كبيرة إثر فرض الحجر الصحي، ومنع حركة التنقل من وإلى أماكن العمل وخفض الأجور التي كانوا يتقاضونها إما بسبب غلق المؤسسة المستخدمة كليّا أو جزئيا، أو بسبب توقيف نشاطها مؤقتا علاوة على ذلك ازدادت البطالة نتيجة غلق المتاجر والمحلات التجارية وغلق الكثير من المحلات التجارية التي تمارس نشاطات مختلفة (كالمخابز، ومحلات بيع الحلويات والمرطبات، والمقاهي والمطاعم وقاعات الحفلات ...إلخ)، زيادة على ذلك صعوبة حصولهم على المواد الغذائية الأساسية وندرتها في بعض المناطق الأمر الذي خلق ذعر كبير في نفوس المستهلكين.

وعليه فالإشكال القانوني الذي يطرح في هذه الدراسة هو **ما مدى تأثير جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك؟**

للإجابة على هذه الإشكالية القانونية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين نتناول في المحور الأول تأثير جائحة كورونا على القدرة الشرائية

كورونا حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. راجع: كمال عمتوت، محمد بن أحمد، الحرب البيولوجية المعاصرة وانعكساتها على التنمية المستدامة في الجزائر كوفيد- 19 نموذجا، مجلة القانون الأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، عدد خاص: كوفيد 19 وتأثيره على القوانين الوطنية والعلاقات الدولية –قراءة متقاطعة-، 2020، ص.26.

للمستهلك، أما المحور الثاني فقد خصصناه لدراسة التدابير المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمستهلك.

ولقد اتبعنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الوصف للأحداث وأيضا المنهج الاستقرائي القائم على التتبع بما يتعلق بهذا الموضوع من تأصيل لهذه المسألة والاستقراء لأهم البحوث المعاصرة حول فيروس كورونا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي جاء بها المشرع بخصوص هذه الجائحة وقانون حماية المستهلك وقمع الغش.

المحور الأول: انعكاسات جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك

لقد ألحق هذا الوباء المعروف بالفيروس التاجي أضرارا معتبرة، مست بالعديد من القطاعات الحساسة في البلاد، ترتب عليه إغلاق كلي أو جزئي للمؤسسات المستخدمة سواء في القطاع العام أو الخاص، مع غلق الحدود وتقييد الصادرات والواردات، الأمر الذي تسبب في ركود الأسواق الجزائرية، وارتفاع الأسعار لمختلف المنتجات المحلية مقابل استقرار أجور المستهلكين[5] ، لتتبعهم أزمة أخرى وهي تفشي ظاهرة البطالة.

[5]- نشير هنا أن المستهلك يعرف بأنه: " كل شخص يقوم بعمليات الاستهلاك-إبرام التصرفات-التي تمكنه من الحصول على المنتوجات والخدمات من أجل إشباع رغباته الخاصة أو الأسرية". راجع: صياد الصادق، حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم:03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة ماجستير، ، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص.34. كما يعرف بأنه: "كل شخص يقوم بإبرام التصرفات القانونية من أجل الحصول على المال، أو الخدمة بهدف إشباع حاجياته الشخصية أو العائلية". راجع: هدى أوذاينية، الحماية المدنية للمستهلك في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص.9. فالمستهلك باختصار هو كل من يقوم بالعملية الاستهلاكية. للتفصيل راجع: رباح غسان، قانون حماية المستهلك الجديد، مكتبة زين

1.الجائحة تضرب المؤسسات الكبرى

تحتل المؤسسات الكبرى في الوقت الراهن المقام الأول في مزاولة النشاط الصناعي والتجاري، بل وحتى الزراعي في كثير من الدول، حتى أصبح لها سلطان لا يفوقه إلاّ سلطان الدولة ذاتها[6]؛ لما لها من فاعلية كبيرة في الابتكار والتطوير وقدرتها على خلق الوظائف النوعية والفرص الاستثمارية، إلاّ أن هذه المنشآت العملاقة لم تسلم هي الأخرى من ظلال هذا الوباء.

وقد كان لهذه الجائحة الأثر السلبي على العائدات والأرباح التي كانت تحققها هذه المؤسسة مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث أنه قد استنزفت جل مواردها المالية والبشرية، ودخلت في دوامة الخطر المحدق. فبالنسبة للموارد المالية فإن هذه المنشآت العامة قد تكبدت خسائر فادحة، نتيجة توقفها عن العمل، والتي قدرت نحو مليار يورو من جراء هذه الأزمة حسب تقديرات وزير المالية أيمن عبد

الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011، ص.17. كما ننوه ننوه أن مصطلح "المستهلك" كان مستعملا فقط من قبل علماء الاقتصاد، لكن تزايد استعماله في المجال القانوني خاصة مع بداية حركة الدفاع عن المستهلكين، حيث أن فكرة حماية هذه الطائفة انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية على يد الرسالة التي ووجهها الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" إلى الكونغرس بتاريخ 15 مارس 1962، والتي حث فيها على وجوب وضع قوانين إضافية حتى تتمكن الحكومة الفيدرالية من تنفيذ التزاماتها قبل المستهلكين، وتضمنت هذه الرسالة حقوق جديدة للمستهلك منها حق الأمان، وحق الإعلام، والحق في الإختيار، والحق في سماع صوت المستهلكين للجهات المعنية. راجع: محمد بودالي الشروط التعسفية في العقود في القانون الجزائري – دراسة مقارنة مع قوانين فرنسا ألمانيا ومصر- د.ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.39.

[6]- عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية – دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة -، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص.7.

الرحمان[7]، أما بخصوص المنشآت الخاصة فلم يتم تقدير خسائرها بعد، لكن العديد من الفنادق والمطاعم ووكالات الأسفار هي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس 2020.

أما بالنسبة للموارد البشرية فقد اضطرت هذه المؤسسات إلى توقيف نشاطها وغلق الفروع التابعة لها، نتيجة انعدام المبادلات التجارية وركود السوق المحلية وحتى الدولية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تخفق في توفير لنفسها المواد اللازمة لمواصلة نشاطها، فأقبلت على اتخاذ قرار تسريح العاملين لديها، ونتيجة لذلك فقد وجد هؤلاء العمال أنفسهم ضمن خانة العاطلين عن العمل، غير قادرين على تلبية حاجاتهم وحاجات من يعولونهم، عاجزين عن شراء أبسط المواد الضرورية للاستهلاك.

2. الجائحة تلتهم الأسواق الجزائرية

تعصف التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن أزمة الفيروس التاجي المستجد بمعدلات متزايدة على بلد الجزائر، فقد أسفرت هذه الجائحة عن غلق مختلف الأسواق الجزائرية سواء المتعلقة منها بسوق المنتجات (أ) أو سوق الطاقة (ب).

أ- سوق المنتجات

أدى الإغلاق المرتبط بمرض كورونا المستجد منذ منتصف شهر مارس 2020 والحظر المفروض على التنقل إلى توقيف شبه كامل لأسواق المنتجات الدائمة منها أو التي تنصب أسبوعيا، وسواء المتعلقة منها بسوق السلع (سوق السيارات، سوق المواشي، سوق السلع الأولية ... إلخ) أو سوق الخدمات،

[7]- راجع: جريدة العرب، مقال حول تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، على الموقع الالكتروني: www.alarab.co.uk تاريخ الاطلاع: 18 جانفي 2021، على الساعة: 14:51.

سوق البيع بالجملة أو بالتجزئة. الأمر الذي نجم عنه انخفاض حاد في النشاط التجاري، وأصبح يشكل خطرا يهدد كلا من المتعاملين الاقتصاديين[8] بسبب ركود السلع والخدمات التي عجزوا عن تسويقها طيلة فترة الوباء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت طائفة المستهلكين من هذه التداعيات التي خلفتها الجائحة.

فبالنسبة للمستهلكين ذوي الامكانيات المحدودة، هم من أكثر الشرائح تضررا بخصوص حالة الغلق التي فرضت على الأسواق، لأن هذه الأخيرة كانت بالنسبة لهم منفذا للحصول على المنتجات بأسعار معقولة، حتى أن البعض كان يقتني بعض السلع ليتاجر فيها في مقاطعات أخرى ويجني من وراءها أرباحا تكفيه لتلبية حاجياته وحاجيات عائلته، إلاّ أن كل هذه الأمور توقفت وتلاشت مع اجراءات تشديد الحجر الصحي من ناحية، وفرض الغرامات المالية ومنع التنقل من ناحية أخرى، الأمر الذي نتج عنه تدهور القدرة الشرائية لهؤلاء المستهلكين، وعدم قدرتهم على التكفل بعائلاتهم.

ونجد أن فئة المستهلكين أصحاب الامكانيات المادية الميسورة، هم أيضا لم يسلموا من سياسة غلق الأسواق، وأصبحوا يشتكون من ضيق الحال عليهم، وعزفوا عن شراء الأشياء الكمالية، وانصب توجههم لكل ما هو ضروري وصحي، مقارنة بما كانوا يقتنونه قبل هذا الوباء.

---

[8]- والذي يعرفه بأنه: "كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو يقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها". انظر: المادة 03 الفقرة الأولى من القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد41. المعدل والمتمم.

ب- سوق الطاقة

يعد سوق المحروقات مصدر الإيرادات الرئيسي لبلد الجزائر، ولكن أمام ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي بسبب الكوفيد -19، انخفضت بشكل حاد أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، خاصة وأن الدولة تعتمد بصفة كبيرة على عائدات النفط. وهذا ما سينعكس سلبا على خزينة الدولة، ويؤثر بصورة غير مباشرة على القدرة الشرائية للمستهلك.

3.الجائحة تتسبب في ارتفاع الأسعار واستقرار الأجور

نتيجة لانتشار الجائحة (الكوفيد -19) بوتيرة أقوى وأسرع في الجزائر، أصبح المستهلك البسيط يعاني الأمرين، فزيادة على ما يواجه من أزمة صحية وخوف وقلق نفسي خشية انتقال العدوى إليه وإلى عائلته في أي لحظة، أصبح يواجه أزمة ارتفاع الأسعار التي تشهدها كلا من المواد الصيدلانية كالأدوية والمعقمات والكمامات، التي فرض عليه الوضع الصحي ضرورة ارتدائها في جميع الأماكن العمومية، تجنبا لانتشار هذا الوباء، علما أن العمر الصحي للكمامة لا يتجاوز الأربع ساعات، أي أن كل مستهلك يحتاج على الأقل لكمامتين في اليوم إن كان يقضي على الأقل ثمانية ساعات خارج المنزل، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل يقدر المستهلك العادي من توفير هذا الكم من الكمامات التي لا يقل ثمنها عن (40دج) له وللأشخاص الذين يكفلهم إلى الجانب باقي المصاريف الملقاة على عاتقه؟

وفضلا على ذلك فموجة ارتفاع الأسعار لم تتوقف فقط عند المواد الصيدلانية بل اجتاحت كافة المواد الأخرى، كالمواد الاستهلاكية (السميد،

الحبوب، السكر، الزيت ...)، والتي تعد كسلع ضرورية وأساسية لكل مسكن جزائري. إلى جانب ذلك فإن المستهلك يجد نفسه محاصر بين خطر نفاذ وندرة هذه السلع نتيجة تهافت الجميع على اقتنائها وتخزينها خشية اختفائها من السوق[9]؛ وبين إجراءات الحجر الصحي المشددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لبعض التجار المضاربين ذوي النفوس الجشعة يد في شح وقلة هذه المنتجات من السوق نتيجة احتكارهم لهذه السلع وطمعهم في بيعها بأسعار مضاعفة بعد تأزم الوضع.

ولا يخفى علينا أنه حتى الملابس والأحذية ارتفعت أثمانها في ظل هذه الجائحة نتيجة سياسة الغلق التي تبنتها الدولة، وتوقيف كلا من عمليات الاستيراد والتصدير للمتعاملين الاقتصاديين، وتكبد المستهلك فاتورة هذه التداعيات التي خلفها هذا الوباء، الأمر الذي جعله يعزف عن قرار الشراء من المحلات الكبيرة ومتاجر الألبسة الجديدة، ليتوجه مباشرة لاقتناء الألبسة من السوق الشعبية، أو محلات الألبسة المستعملة[10] والتي تعرف بعدة مصطلحات في الجزائر (ملابس البالة، ملابس الكابة ملابس الشيفون..) ، طالما أنه قد وجد الأسعار في هذه الأماكن تتناسب مع قدرته الشرائية، ومع الواقع المفروض عليه، خاصة وأن الأجر الذي يتقاضاه يشهد حالة من الاستقرار.

---

[9]- وفي هذا السياق فقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) من خطر الجائحة والتي قد تتسبب في المجاعات وفقدان الأمن الغائي، ودعت الدول إلى البدء في اتخاذ التدابير والإجراءات للتخفيف من تأثيرات هذا الوباء الطويلة الأمد على الجوع والأمن الغذائي. للتفصيل راجع: أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيت عاشور الجلفة، عدد 2 (عدد خاص)، المجلد 2، جوان 2020، ص.123.

[10]-يطلق على هذه الملابس باللغة الانجليزية Thrift store، أما بالفرنسية La fripe.

4.الجائحة تخلق أزمة البطالة

إن جائحة كورونا قد فرضت نفسها كواقعة مادية[11]، نتجت عن تفشيها العديد من الآثار السلبية، التي أثرت بشكل كبير ومباشر على طائفة المستهلكين، وأفقدت الآلاف منهم وظائفهم، ما وضعهم فجأة أمام شبح البطالة في ظلّ الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

إن الوباء قد دفع بالعديد من الشركات الاستغناء عن العمال ، سواء كانت تقدم منتجات أو خدمات للجمهور، فها هي مثلا وكالات الأسفار التي تنشط في مجال الخدمات السياحية بعدما أقدمت على تخفيض رواتب العمال لديها إلى النصف، متوقعين أن تكون أيام الكورونا سحابة عابرة، سرعان ما ستختفي خلال شهر أو شهرين بوجود اللقاح، غير أنه قد حدث عكس ذلك، وازداد الوضع سوءا وبدأت الأزمة تتفاقم، خصوصا مع منع التنقل وتجميد الرحلات، وإغلاق الحدود الخارجية وتشديد إجراءات الحجر الصحي، وكذا الركود التام الذي أصاب قطاع السياحة جعل هذه الشركات تتخذ إجراءات أخرى أكثر صرامة وهي تسريح العمال، تحت مبرر عدم قدرتها على صرف أجورهم، في هذا الظرف الحرج، وفي خضم هذه الصعوبات التي تمر بها هذه الشركات جراء توقف نشاطها، وفقدانها للسيولة.

[11]- أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقة مع اقتراب نسبة البطالة من 15 % من الشهر الماضي. راجع الموقع الالكتروني: www.trtarabi.com تاريخ الاطلاع: 24 جانفي 2021، على الساعة: 06:31.

ومما زاد من تفاقم حدة المشكلة فقدان عمال الأجر اليومي، والعمالة الحرة والعمالة المؤقتة لوظائفهم، مما رفع من نسبة البطالة[12].

وتجدر الإشارة أن حتى الشباب الخريجين من الجامعة هم أيضا في تعداد البطالين، فهذه الفئة تجد صعوبة للاندماج في سوق الشغل، في خضم هذه الجائحة، التي أثرت سلبا على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

المحور الثاني: التدابير المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمستهلك

في سبيل احتواء التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك، اعتمدت الدولة جملة من التدابير والإجراءات الوقائية، والتي يمكن تصنيفها إلى شقين إجراءات تطبق على المدى القصير (1)، وأخرى تفعل على المدى المتوسط (2).

فضلا على إرسائه ترسانة من النصوص القانونية لضبط مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في هذه الفترة، وبذلك فقد أصدر أول مرسوم تنفيذي رقم 20-69 المتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا

---

[12]- ننوه هنا أن ظاهرة البطالة تقسم بحسب طبيعتها الخاصة إلى ثلاثة أنماط وهي كالتالي:

- البطالة الموسمية: وهي التي تمس ببعض القطاعات بسبب موسمية النشاط، خاصة في مجال السياحة، وفي القطاع الزراعي، وقد تصيب بعض النشاطات الصناعية بسبب الظروف والتغيرات التي تطرأ على مجال الاستهلاك.

- البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يختار فيها الفرد بإرادته الحرة أن يصبح عاطلا عن العمل، وهذا إما بناء على استقالته، أو بسبب عزوفه وعدم رغبته في ممارسة أي نشاط مأجور في سوق العمل.

- البطالة القسرية (الإجبارية): وهو الوضع الذي يحال فيه العامل على البطالة بشكل إجباري، وهذا حتى قبل بلوغه السّن القانونية للتقاعد، وهذا يكون في حالة وجود كساد دوري في بعض البلدان الصناعية، أو بسب أزمة اقتصادية خانقة. راجع: رشيد واضح، انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة مستغانم، عدد خاص / تأثير جائحة كورونا على علاقات العمل، أوت 2020، ص.25.

ومكافحته[13]، ليليه مباشرة المرسوم التنفيذي رقم 20-70 الذي يحدّد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته[14]، ثم توالت العديد من المراسيم كالمرسوم التنفيذي رقم 20-72 المتضمن تمديد إجراء الحجر المنزلي إلى بعض الولايات[15]، والمرسوم رقم 20-100 الذي يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته[16]، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 20-310 المتضمن للأحكام المتعلقة تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته[17]، إلى غاية المرسوم التنفيذي رقم 21- 70 والذي يتضمن تخفيف تدابير تكييف نظام الوقاية من انتشار وباء يروس كورونا ومكافحته[18].

1.التدابير المتخذة على المدى القصير:

تتجسد التدابير التي انتهجتها الدولة في سبيل التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19-على القدرة الشرائية للمستهلك، في الإجراءات الموالية:

---

[13]- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15.

[14]- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته،الجريدة الرسمية عدد 19.

[15]- المرسوم التنفيذي رقم 20-72 المؤرخ في 28 مارس 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجز المنزلي إلى بعض الولايات ، الجريدة الرسمية عدد 17.

[16]- المرسوم التنفيذي رقم 20-100 المؤرخ في 19 أبريل 2020، يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء فيروس ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 23.

[17]- المرسوم التنفيذي رقم 20-310 المؤرخ في 09 نوفمبر 2020، يتضمن الأحكام المتعلقة بتعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 66 المؤرخة في 10 نوفمبر 2020.

[18]- المرسوم التنفيذي رقم 21-70 المؤرخ في 14 فبراير 2021، يتضمن تخفيف تدابير تكييف نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 15 فبراير 2021.

أ. تشجيع وتحفيز العمل المنزلي (العمل عن بعد):

أمام مختلف التداعيات التي خلفتها الجائحة في البلاد، وبالأخص القطاع الاقتصادي الذي شهد انهيارا كبيرا بسبب توقف عجلة النشاط التجاري والصناعي والذي انعكس سلبا بتزايد معدل البطالة، جعل الدولة تسعى لانتهاج سياسة جديدة تتماشى مع الوضع الراهن، ومع البروتوكول الصحي الذي فرضته (والقاضي بمنع الاختلاط والتجمعات، والتقيد باجراءات الحجر المنزلي)، وهذا من خلال حثها وتشجيعها للأفراد على ممارسة الأعمال التجارية في المنزل، أي جعل مقر سكناهم محلا لتحقيق الأرباح، وهذا حتى لا يكلفوا أنفسهم جهد البحث عن محلات تجارية وعناء التنقل بسبب وقف المواصلات.

وتدرج هذه الأعمال المنزلية في قائمة المشاريع التجارية الصغيرة، والتي لها قابلية كبيرة في أن تتطور وتتوسع مستقبلا لتصبح من أكبر المشاريع المنافسة تسيرها شركات عملاقة[19].

ويدير هذه الأعمال المنزلية أصحابها وهذا طبعا من خلال تسخير واستغلال كل ما يملكونه من موارد وإمكانيات مادية، ومهارات فنية لتجسيد هذا النشاط؛ ومن أمثلة هذه الأنشطة المنزلية تصنيع الخبز التقليدي والحلويات، وتصنيع الحلي الفضي والزخرفة، الحياكة والتطريز والتصميم، القيام

[19]- ومن بين المؤسسات التي كانت بداياتها كأعمال منزلية وأصبحت الآن من الشركات العالمية الضخمة والمشهورة، شركة آمزون لبيع التجزئة عبر الأنترنت، والتي أسسها جف بيزوس؛ وأيضا شركة آبل التي بدأها ستيف جوبر وستيف وزيناك. للتفصل راجع: خديجة بلحاجي، عبد الله قلش، دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد 19 في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020، ص.93.

بأعمـــال الترجمـــة، والتدقيـــق في الحسـابات، ..... وغيرهـا مـن الأنشـطة التي لا يمكـن حصـرها، وهـذا لمـا تتمتـع بـه هـذه الأخيرة مـن خصـائص تجعلهـا أكثر مرونـة وتكيفـا مع الوضـع الحـالي، كمـا أنهـا سـهلة الإنشـاء وقليلـة التكاليـف، فضـلا على أنهـا تسـاهم بشـكل كبير في سـدّ حاجيات جمهور المستهلكين.

ب-تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعـد المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة[20] مـن الآليـات الفعالـة في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا بالنظر إلى الخصائص والمميزات التي تتمتع بهـا مـن صـغر الحجـم، وقلـة المتطلبـات الماليـة (أي محدوديـــة رأس المـــال) والتنظيميـــة، كما أنـــها لا تحتاج إلى عدد كبير من العمالة لأداء نشاطها.

وهـذه المؤسسـات على اختـلاف أنواعهـا ومجـالات نشـاطها لـم تسـلم من آثـار جائحـة كورونـا، فهي تعـد الأكثر تضـررا من مخلفـات هـذه الأزمـة؛ الأمـر الـذي دفـع بالدولـة للتـدخل وتقـديم الـدعم والإعانـات لهـذه المؤسسـات والبحـث عـن آليـات لإنقاذها من خطر الإفلاس والغلق، والخروج بها لبر الأمان.

---

[20]- بالرجوع للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في فحوى المادة الخامسة منه بقوله: « تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

-تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛ تستوفي معيار الاستقلالية» . راجع: القانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 2، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017.

فإلى جانب مرافقة الدولة لهذه المنشآت سواء عند مرحلة التأسيس أو عند مزاولة نشاطها من خلال إنشاء حاضنات[21] لمساندتها على النمو والتطور ومواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، تأتي الوكالات والصناديق الوطنية هي الأخرى لتقديم الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات الناشئة، والتي نجدها تساهم بشكل كبير في تعبئة موارد المجتمع، وتلبية حاجيات المستهلكين.

وفي خضم هذه الظروف الصعبة -جائحة كورونا-نجد أن الدولة لم تتخلى عن هذه المؤسسات بل لازالت تقدم لها العون وتساندها، وهذا ما نلتمسه من المرسوم التنفيذي[22] الذي صدر بغرض تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج-تشجيع المستهلكين على اقتناء المنتجات عن طريق الإنترنيت:

بغية الحد من تفشي فيروس كورونا وحفاظا على الصحة العامة، عملت الدولة على تقييد حرية الأفراد وفرضت عليهم إجراءات الحجر المنزلي، مع الالتزام بكافة التوصيات من ارتداء للكمامات واستعمال المعقمات، وتجنب التجمعات والأسواق التجارية. وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة بدأت الدولة تبحث عن آليات جديدة للتكيف مع الأزمة، الأمر الذي دفعها إلى تشجيع المستهلكين على

---

[21]- الحضانات عبارة عن منشآت لها كيان قانوني مستقل، قد تكون تابعة للدولة، أو خاصة أو مختلطة، الغرض من انشائها توفير الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[22]- المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 31 غشت 2020، الذي يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا، الجريدة الرسمية عدد 52، الصادرة في 02 سبتمبر 2020.

مواكبة الطرق المستحدثة في اقتناء المنتجات المحلية والتي هي ذات جودة وبأسعار تتماشى مع القدرة الشرائية للمستهلك بدل المنتجات الأجنبية، وهي البدء بعملية التسوق عن بعد، بدل التنقل إلى المحلات لعملية الشراء، مادام أن غالبية التجار قد حولوا عملية البيع من المتاجر إلى البيع عبر الإنترنيت (سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو المواقع الالكترونية المخصصة لذلك)، مراعين في ذلك مختلف متطلبات واحتياجات المستهلكين من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على طرق الدفع الإلكتروني.

د.تقديم المساعدات الاجتماعية:

أدت سياسة الغلق للمحلات والمتاجر، وتوقيف مختلف النشاطات التجارية (كالمطاعم، والمقاهي والمخابز، ومراكز التجميل، ومقاهي الأنترنت....) إلى تضرر أصحابها، الأمر الذي أثر سلبا على مستواهم المعيشي، كما تضرر بشكل كبير أصحاب العمالة غير المنتظمة الذين يعتمدون على الأجر اليومي، حيث جعلهم ذلك عاجزين عن تأمين أبسط الاحتياجات الضرورية لأسرهم.

لذلك تدخلت الدولة ولجأت إلى تقديم المساعدات والإعانات لهذه الفئات ويظهر ذلك من خلال صرف -منحة التضامن-والتي قدمتها الدولة إلى العائلات المعوزة في الشهر الفضيل شهر رمضان المبارك، والمقدرة ب 10 ألاف د.ج بغرض التخفيف عن وقع هذه الأزمة عليهم[23].

[23]- اطع على الموقع الالكتروني Ennahar tv، تاريخ الاطلاع: 24 جانفي 2021، على الساعة: 18:30.

كما منحت الدولة مساعدات مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار الجائحة والتي تقدر بمبلغ ثلاثين ألف (30.000 د.ج)، تدفع لمدة ثلاثة أشهر كتعويض عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي[24].

2. التدابير المتخذة على المدى المتوسط:

تتمثل هذه التدابير والتي ستتخذها الدولة على المدى المتوسط للتصدي لجائحة كورونا ولأي أزمة قد تواجهها البلاد مستقبلا في الإجراءات الموالية:

أ. تطوير استراتيجية الأمن الغذائي:

إنّ تفشي فيروس كورونا أسفر إلى تعزيز التوجهات الأحادية من قبل الدول النامية، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، في ظل تراجع التكتلات القائمة على التعاون والاعتماد على سياسة الاستيراد لأبسط المنتجات.

ومن المتوقع أن تتجه الجزائر إلى إتباع سياسة جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وهذا من خلال التخطيط الجيد، وتطويرها لسلاسل التزويد الغذائي الآمنة، وهذا كله في سبيل توفير مخزون كاف لا يتأثر بالتقلبات الاقتصادية ولا ينقطع مع أي وباء.

ب. تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا الخدمات:

لقد كشفت أزمة كورونا عن ضرورة استغلال الدولة كافة إمكانياتها نحو تطوير منظومتها الرقمية، والاستثمار في هذا القطاع، خاصة وأن الولوج نحو عالم التكنولوجيا والحياة الرقمية بات حقيقة وأمرا واقعيا، كما أن تجسيد سياسة

[24]- المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 يوليو 2020، المتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، الجريدة الرسمية عدد 44.

التباعد الاجتماعي، وتجنب اللقاء المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين (المنتجين ومقدمي الخدمات) والمستهلكين، التي فرضتها الدولة تستوجب حتما الاعتماد على الأجهزة والوسائل الإلكترونية للتواصل ولتسريع المعاملات التجارية عن بعد.

ج. الخروج من الاقتصاد الريعي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر

أبرزت الجائحة ضعف الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، وأن سوق الطاقة مهدد بالانهيار أمام أية أزمة قد تحدث، كما أن أسعار النفط متذبذبة ولا يمكن لخزينة الدولة أن تعتمد عليها بشكل قطعي لتوليد الدخل، ولذا بات من الضروري أن تنتقل الجزائر من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، وأن تستثمر في مواردها المستدامة، وفي الطاقات المتجددة التي تملكها للنهوض باقتصادها، وأن تعمل على تجسيد المشاريع المعلقة والمخططات المتعلقة بالطاقة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمـــة:

يعد وباء كورونا (Covid-19)أزمة عالمية غير مسبوقة يشهدها العصر الحالي أفقدت العلم توازنه، والتي كان لها عدة تداعيات على المستهلك الجزائري سواء من الناحية الاقتصادية (غلق المؤسسات، توقف الأنشطة التجارية...) أو الاجتماعية (المساس بصحته وسلامته، البطالة..).

وفي سبيل التخفيف من آثار هذه الجائحة على القدرة الشرائية للمستهلك اعتمدت الدولة الجزائرية على غرار سائر الدول الأخرى على سياسيات متعددة بعضها يتم تحقيقه على المدى القصير، والأخرى يتم تبنيها على المدى المتوسط.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نبرزها كالتالي:

- الجائحة تضرب المؤسسات والشركات الكبرى، وتؤثر بشكل كبير على العائدات والأرباح التي كانت تحققها هذه المؤسسة مقارنة بالسنوات الماضية، وتدخلها في خطر الإفلاس والغلق.

- أسفرت جائحة كورونا إلى غلق مختلف الأسواق الجزائرية سواء المتعلقة منها بسوق المنتجات أو سوق الطاقة.

- خلفت جائحة كورونا آثارا كبيرة على كافة الأصعدة، والتي أضرت كثيرا بفئة المستهلكين، نتيجة فرض النظام الصحي، ومنع حركة التنقل من وإلى أماكن العمل وخفض الأجور التي كانوا يتقاضونها إما بسبب غلق المؤسسة كليّا أو جزئيا، أو بسبب توقيف نشاطها.

- صعوبة حصول المستهلكين على المواد الغذائية الأساسية، وندرتها في بعض المناطق الأمر الذي خلق خوف وقلق في نفوسهم.

- الجائحة تخلق أزمة البطالة في المجتمع الجزائري، وتدفع بالعديد من المؤسسات إلى الاستغناء عن اليد العاملة.

- سارعت الجزائر إلى اتخاذ التدابير الوقائية للحد من انتشار هذا الوباء، حيث اعتمدت على إجراءات تطبق على المدى القصير كتحفيز وتشجيع العمل المنزلي وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المستهلكين على اقتناء المنتجات المحلية، وأخرى تفعل على المدى المتوسط كتطوير استراتيجية الأمن الغذائي وتحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخروج من الاقتصاد الريعي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

ومن أجل إثراء هذه الورقة البحثية ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات تكمن فيما يلي:

- تفعيل دور الأجهزة المكلفة بالسهر على مراقبة الجودة وقع الغش من خلال حثها على قمع المضاربات والاحتكار والمزايدات التي تحدث بين التجار والتي كان لها تداعيات سلبية على القدرة الشرائية للمستهلك، مع الإشارة أن الدولة الجزائرية أصدرت مؤخرا قانون يمنع المضاربة بالأسعار ويعاقب على الاحتكار وهو القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة الذي صدر في الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 ديسمبر 2021، العدد 99.

- دعم الأسواق المحلية بمختلف المواد الأولية والأساسية، لتفادي حالات الندرة التي عاشها المستهلك في ظل هذه الجائحة.

- دعم الحركات الجمعوية المتخصصة في مجال حماية المستهلك والدفاع عن مصالحه وتقديم لها مختلف الإعانات، من أجل التكفل والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمستهلك.

- مساعدة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماديا بالإضافة إلى منحهم آجال تمكنهم من تسديد الأعباء الجبائية في ظل هذه الجائحة، وكذا منحهم قروض من أجل الاستمرار في مزاولة أنشطتهم لتفادي توقف النشاط وتسريح العمال.

- تفعيل آليات الرقابة والتصدي بحزم لظاهرة المضاربة بالأسعار ومعاقبة المتعاملين الاقتصاديين الذين يلجؤون إلى الاحتكار والتسبب في ندرة السلع بمختلف أنواعها.

- تسقيف هامش الربح على المتعاملين الاقتصاديين بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالسميد، السكر، الزيت، الفرينة، القهوة....إلخ وأيضا بالنسبة للباقوليات (الحمص اللوبيا، العدس...إلخ).

قائمة المصادر:

النصوص القانونية:

القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة الذي صدر في الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 ديسمبر 2021، العدد 99.

القانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 2، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017.

القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيو2004 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد41. المعدل والمتمم.

-المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 19.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-72 المؤرخ في 28 مارس 2020، يتضمن تمديد إجراء الحجز المنزلي إلى بعض الولايات، الجريدة الرسمية عدد 17.

-المرسوم التنفيذي رقم 20-100 المؤرخ في 19 أبريل 2020، يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء فيروس ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 23.

المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 يوليو 2020، المتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، الجريدة الرسمية عدد 44.

-المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 31 غشت 2020، الذي يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا، الجريدة الرسمية عدد 52، الصادرة في 02 سبتمبر 2020.

-المرسوم التنفيذي رقم 20-310 المؤرخ في 09 نوفمبر 2020، يتضمن الأحكام المتعلقة بتعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 66 المؤرخة في 10 نوفمبر 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 21-70 المؤرخ في 14 فبراير 2021، يتضمن تخفيف تدابير تكييف نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 15 فبراير 2021.

المراجـــع:

-عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية – دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة -، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

-رباح غسان، قانون حماية المستهلك الجديد، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011

-محمد بودالي الشروط التعسفية في العقود في القانون الجزائري – دراسة مقارنة مع قوانين فرنسا ألمانيا ومصر-د.ط، دار هومة، الجزائر، 2007.

المذكرات الجامعية:

-صياد الصادق، حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم:03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

-هدى أوذاينية، الحماية المدنية للمستهلك في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردن، 2010.

المجلات العلمية:

-شيماء أحمد حنفي، سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر بالوادي، العدد 02، المجلد 03، ديسمبر 2020.

-خديجة بلحاجي، عبد الله قلش، دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد 19 في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020.

-كمال عمتوت، محمد بن أحمد، الحرب البيولوجية المعاصرة وانعكساتها على التنمية المستدامة في الجزائر كوفيد- 19 نموذجا، مجلة القانون الأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، عدد خاص: كوفيد 19 وتأثيره على القوانين الوطنية والعلاقات الدولية –قراءة متقاطعة-، 2020.

-رشيد واضح، انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة مستغانم، عدد خاص / تأثير جائحة كورونا على علاقات العمل، أوت 2020.

-أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيت عاشور الجلفة، عدد 2 (عدد خاص)، المجلد 2، جوان 2020.

المو اقع الإلكترونية:

www.france24.com

www.wikipedia.org

www.alarab.co.uk

www.trtarabi.com